

Distr.: General
17 September 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 17 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن، في قراره 2575 (2021)، أن أقوم بإجراء استعراض استراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتقديمه إلى المجلس، في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر 2021، لتقييم التطورات السياسية الحديثة العهد بين السودان وجنوب السودان وداخلهما، وتقديم توصيات مفصلة لمواصلة إعادة تشكيل البعثة ووضع استراتيجية خروج قابلة للتطبيق، على أن تُعطي الأولوية لسلامة وأمن المدنيين الذين يعيشون في أبيي، وتراعي استقرار المنطقة وتشمل خيارا لوضع استراتيجية لخروج القوة الأمنية المؤقتة لا يُقيّد باتفاقات عام 2011.

واستجابة لذلك الطلب، قام فريق متكامل من إدارة عمليات السلام، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي بإجراء الاستعراض الاستراتيجي. وجرى التشاور أيضا مع ممثلين لفريقي الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان. وسافر الفريق إلى السودان، وجنوب السودان وإثيوبيا في الفترة من 18 إلى 30 حزيران/يونيه. واجتمع الفريق مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في الخرطوم، وجوبا وأديس أبابا، بمن فيهم ممثلون من الاتحاد الأفريقي، وتواصلوا مع قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية في منطقة أبيي.

وأجري الاستعراض الاستراتيجي في منعطف حرج بالنسبة إلى السودان وجنوب السودان، نظرا لأن كلا البلدين يمر بعملية انتقالية سياسية. وجاء أيضا في أعقاب مشاورات إقليمية أجراها مبعوثي الخاص إلى القرن الأفريقي في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021 بشأن الخفض التدريجي للقوة الأمنية المؤقتة واستراتيجية خروجها، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره 2550 (2020). وتأثرت البيئة التي جرى فيها الاستعراض الاستراتيجي بثلاثة تطورات رئيسية. فأولا، التحسن الملحوظ في العلاقات بين السودان وجنوب السودان منذ عام 2019، لا سيما بالنظر إلى الدور المركزي الذي يؤديه كل منها في عملية السلام الخاصة بالآخر. ويخلق ذلك بيئة مؤاتية لمعالجة القضايا المعلقة، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي. أما التطور الثاني فهو عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وفي تنفيذ القرارات التي يدعو فيها مجلس الأمن إلى إحراز تقدم في العملية السياسية وإقامة مؤسسات سيادة القانون. ونتيجة لذلك، ترك عدد من المسائل المعلقة لتعالجها القوة الأمنية المؤقتة على مدى العقد الماضي، بما في ذلك الشواغل الإنسانية، والإدارية والشواغل المتعلقة بالنظام العام والأمن. وأخيرا، تؤثر الديناميات الحالية في العلاقات بين إثيوبيا





والسـودان تأثيرا مباشـرا على القوة الأمنية المؤقتة وعلى التصـورات بشـأنها من جانب الطرفين. وكما أشـرت في رسالتي الموجهة إلى المجلس في 1 نيسان/أبريل 2021 (S/2021/322)، لم تسفر المشاورات الإقليمية التي أجراها مبعوثي الخاص في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021 عن نتيجة حاسمة.

وكانت الاسـتعراضـات الاسـتراتيجية السـابقة قد اقترحت تغييرات في ولاية مجلس الأمن وعمليات لإعادة تشـكيل البعثة، دون تحقيق نجاح يذكر. وعلى وجه الخصـوص، في آب/أغسـطس 2018، أوصـيتُ بالابتعاد عن الطابع العسـكري البحت للبعثة نحو اتباع نهج مدني، وأشـرت إلى أن التهديد داخل أبيي ذو طبيعة إجرامية في معظمه (انظر S/2018/778). وفي هذا الصـدد، تمثل المقترح المقدم في نقل قوات من منطقة أبيي من أجل تفعيل الآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها بصـورة كاملة ونشـر أفراد إضافيين من الشرطة في منطقة أبيي لمعالجة المسائل المتعلقة بالنظام العام. وفي المقترح، أشرت أيضا إلى ضـرورة دعم الاتحاد الأفريقي، ولا سيما فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المسـتوى المعني بالتنفيذ، بشـأن التنفيذ اليومي للاتفاقات من خلال عنصـر مدني معزز، يتضـمن نائبا مدنيا لرئيس البعثة. وفي 14 أيار/مايو 2019، جدد المجلس في قراره 2469 (2019) ولاية القوة الأمنية المؤقتة مع إدخال بعض التعديلات على مستويات القوات، بما في ذلك تخفيض للقوام الأقصى المأذون به للقوات إلى 550 3 فردا وتخفيض إضافي قدره 585 جنديا ما لم يقرر تمديد ولاية الآلية (القرار 2465 (2019)). وكان من المزمع أن تقوم البعثة بزيادة نشر أفراد الشرطة إلى 640 فردا، بمن فيهم 148 من الأفراد المقدمين من الحكومات و 3 وحدات من الشـرطة المشـكلة. وإضـافة إلى ذلك، دعا المجلس إلى تعيين نائب مدني لرئيس البعثة من أجل مواصـلة تيسـير الاتصـال بين الطرفين والعمل معهما. ولم ينفذ حتى الآن نشـر وحدات الشرطة المشكلة، وزيادة عدد أفراد الشـرطة المقدمين من الحكومات من 50 إلى 148 فردا، وتعيين النائب المدني لرئيس البعثة، وذلك بسبب اعتراضات من السلطات السودانية على أساس أن التعديلات لا تتماشى مع اتفاقات عام 2011.

تأطير المسائل

اسـتند الاسـتعراض إلى التوجيه الاسـتراتيجي لمجلس الأمن وبعض النتائج والتوصـيات التي تمخضت عنها الاستعراضات السابقة. وبمراعاة ذلك، قام فريق الاستعراض الاستراتيجي بصياغة الأسئلة التالية من أجل تأطير المسائل:

(أ) ما هي بدائل النهج المتبع حاليا إزاء حفظ السلام في أبيي؟

(ب) في غياب حل سـياسـي، هل هناك أي حلول عملية يقدمها السـودان وجنوب السـودان للمسائل المعلقة المتعلقة بإدارة منطقة أبيي وسيادة القانون فيها؟

(ج) ما الذي يمكن أن يفعله السـودان وجنوب السـودان للاضـطلاع بالدور الذي تؤديه حاليا الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؟

(د) كيف يمكن إعادة تشـكيل القوة الأمنية المؤقتة للتكيف مع التطورات السـياسـية الراهنة في المنطقة والتهديدات الأمنية المتصلة بالجريمة، مع مراعاة استقرار المنطقة وسلامة وأمن المدنيين الذين يعيشون في أبيي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى الحماية من العنف الجنساني؟

(هـ) ما هو الدعم التشغيلي المطلوب لإعادة التشكيل المقترحة؟ ويتعين أن تشمل الخيارات النظر في الأطر الزمنية والآثار المالية ذات الصلة اللازمة لتقديم الدعم اللوجستي لإحداث التغييرات الهامة في وضع القوة، و/أو حجمها و/أو تكوينها والظروف التشغيلية الفريدة من نوعها؛

(و) ما هي الخطوات التي يمكن للطرفين اتخاذها لدفع العملية السياسية إلى الأمام؟

(ز) ما الذي يمكن أن ينطوي عليه خروج القوة الأمنية المؤقتة من حيث الخطوات العملية ومن حيث الجدول الزمني؟

تحسين العلاقات: الخلافات بين القبائل

أعربت السلطات الوطنية في كل من السودان وجنوب السودان عن التزامهما القوي بالاستفادة من تحسن علاقاتهما من أجل حل المسائل السياسية المعلقة، بما في ذلك المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويمر كلا البلدين بعملية انتقالية سياسية وهناك تقدير من جانب حكومتي البلدين للتحديات التي تطرحها العمليات الانتقالية فيما يتعلق بمعالجة المسائل ذات الاهتمام الوطني. وقد أحرز تقدم مؤخرا في وضع إطار للمشاركة من أجل التوصل إلى حل بشأن مركز أبيي. في 25 أيار/مايو 2021، أنشأ رئيس جنوب السودان، سلفا كير، لجنة رفيعة المستوى من 10 أعضاء، برئاسة المستشار الرئاسي للأمن القومي، توت غاتلواك. وأنشئت لجنة مماثلة في الخرطوم، تتألف من 19 عضوا برئاسة نائب رئيس المجلس السيادي للسودان، اللواء محمد حمدان دقلو. وأعربت الحكومتان أيضا عن الاهتمام بإمكانية استكشاف خيار لإنشاء قوة أمنية مشتركة بين السودان وجنوب السودان للمنطقة، مع وجود خلافات بشأن توقيت نشرها.

وفي الخرطوم وجوبا، أقرت جميع الأطراف بضرورة الحفاظ على القوة الأمنية المؤقتة إلى حين التوصل إلى حل سياسي، ويطلب السودان إنشاء قوة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة.

ويؤيد السودان إنشاء المؤسسات المشتركة المتوخاة في اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011 وهو ينظر إلى قوات الأمن المشتركة المقترحة مع جنوب السودان كحل لتوفير الأمن في أبيي في المديين المتوسط والطويل. ولئن كان جنوب السودان يقدر دور القوة الأمنية المؤقتة ويرضى بالبلد الحالي المساهم بقوات، فهو يرى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الإطار السياسي الأوسع قبل إنشاء قوة أمنية مشتركة. ويؤيد كلا البلدين زيادة دور الأمم المتحدة في توطيد السلام، ولا سيما من خلال توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية، وأنشطة بناء السلام والمساعدة الإنمائية على مستوى القبائل.

وداخل أبيي، يأخذ مجال التواصل بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بالانكماش. وتشكل سوق أمييت المشتركة وموسم الترحال الرعوي مكانيين دائمين للتفاعل في حيز مقسم بخلاف ذلك. ومع ذلك، عقد المؤتمر المتعلق بطرق الهجرة خارج منطقة أبيي، في أويل، جنوب السودان، في الفترة من 22 إلى 25 شباط/فبراير 2021.

وتتسم آراء القبائل بشأن الحالة الراهنة والآمال التي تعلقها على القوة الأمنية المؤقتة وفريقي الأمم المتحدة القطريين بأنها متباينة تماما. وأبلغ محاورون من قبيلة دينكا نقوك، بمن فيهم ممثلات عنها، فريق الاستعراض الاستراتيجي بأن حل الوضع النهائي لمنطقة أبيي، على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام الشامل، يتسم بالأهمية الأساسية. وأثنوا على القوة الأمنية المؤقتة لقيامها بحفظ الأمن، وأعربوا عن اعتقادهم

أن قبيلة المسيرية لا تنتمي إلى المنطقة وعارضوا برنامج فريق الأمم المتحدة القطري الداعم للمسيرية، متصورين أن ذلك يدعم جهود قبيلة المسيرية الرامية إلى إعادة توطين نفسها في منطقة تابعة لقبيلة دينكا نقوك. وأعرب ممثلو المسيرية عن إحباطهم إزاء نقص الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وضعف إمكانية الوصول في المنطقة، وشككوا في حيادية القوة الأمنية المؤقتة لأنهم يعتقدون أن البعثة تحابي قبيلة دينكا نقوك. وتنزع مجموعات الشباب في كلتا القبيلتين إلى الإعراب عن آرائها على نحو متزايد. وانعكست مواقف القبائل أيضا في غياب هياكل الحوكمة المشتركة في المنطقة، بعد أن قام كلا الطرفين بتعيين كبار الإداريين بشكل منفصل دون أي تنسيق واضح.

السياق المتغير

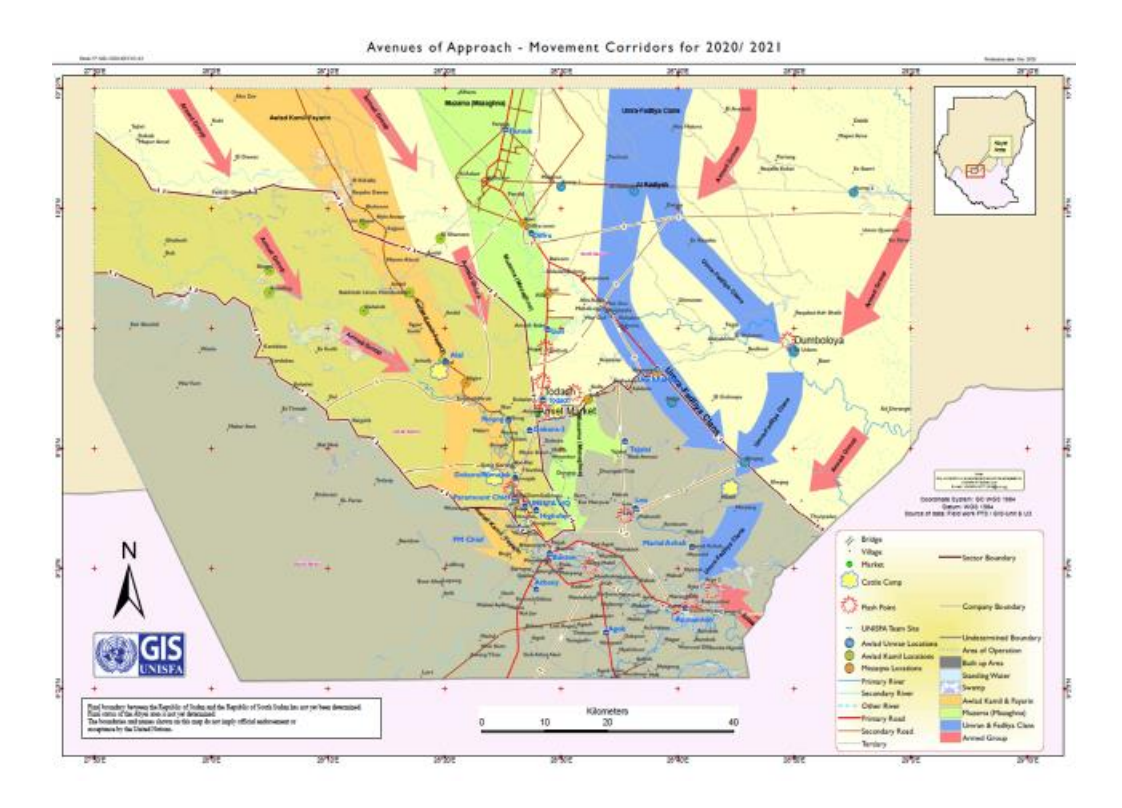
تحسن السياق السياسي والأمني وتطور بشكل ملحوظ منذ النشر الأولي للقوة المؤقتة في المنطقة قبل عقد من الزمن. ولا تزال الاتجاهات المحددة منذ الاستعراض المستقل للقوة الأمنية المؤقتة في عام 2018 سائدة في بيئة سياسية مشجعة على الصعيد الوطني. وقد أدت عمليتا الانتقال السياسي في السودان وجنوب السودان إلى تحسن الديناميات السياسية بين البلدين وهيأت الظروف التي تمكن كل منهما من المساهمة في عملية السلام الخاصة بالآخر. ويجمع الطرفان على الاعتراف بالدور الذي تؤديه القوة الأمنية المؤقتة في تحقيق الاستقرار في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. وفي البيئة الحالية، وعلى الرغم من عدم وجود تسوية سياسية، من المستبعد للغاية أن تحاول حكومتا السودان وجنوب السودان معالجة خلافاتهما من خلال المواجهة العسكرية في أبيي.

وظلت الحوادث المتكررة في المنطقة ذات طابع إجرامي. وتمثل بعضها في الاشتباكات بين القبائل بسبب الرعي، ومراكز المياه وسرقة الماشية، وكان بعضها الآخر يتعلق بوجود عناصر مسلحة. فعلى سبيل المثال، شكلت حالات الاعتداء والسرقة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2020 ما قدره 751 حادثة من أصل 810 حوادث، وشكلت الفئتان نفسهما في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2021 ما قدره 946 حالة من أصل مجموع قدره 989 حادثة. وفي الفترة بين أيار/مايو 2020 وحزيران/يونيه 2021، كانت هناك 27 حالة تتعلق بوجود عناصر مسلحة اشتبه في أنها شاركت في سرقة الماشية والسطو المسلح. وتميل غالبية الحوادث إلى أن تكون موسمية، لأنها تقع بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو أو حزيران/يونيه، وتتزامن مع موسم الجفاف وحركة الترحال الرعوي.

وازداد عدد حالات القتل العمد منذ أيار/مايو 2019 بوجه خاص بسبب الاشتباكات بين القبائل في كولوم في 22 كانون الثاني/يناير 2020، والهجوم الذي وقع في مابوك في 13 نيسان/أبريل 2020 والحادث الذي وقع في دنقوب في 16 أيار/مايو 2021. وتميل حالات سرقة الماشية إلى الزيادة خلال الهجرة العكسية في بداية موسم الأمطار، بما يتماشى مع الاتجاهات الحالية، ويقع معظم الحالات على طول ممرات الهجرة، ولا سيما في وسط المنطقة وجنوبها. وفيما يتعلق بحالات العنف الجنسي، واستنادا إلى الإحصاءات التي قدمتها لجان الحماية المجتمعية، وكذلك الإحصاءات التي أُبلغت القوة الأمنية المؤقتة بها مباشرة، زادت حوادث الاغتصاب و/أو محاولة الاغتصاب من 3 إلى 7 حوادث، وزادت حوادث العنف العائلي من 72 إلى 102 حادثة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وفي تقاريري المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن عن الحالة في أبيي، قدمت تفاصيل عن هذه الحوادث وغيرها.

الشكل الأول

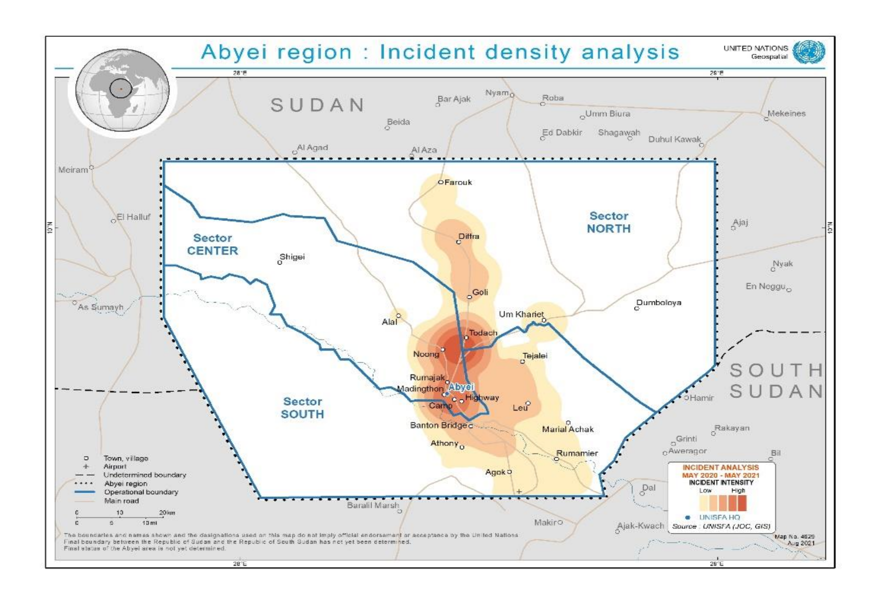
خريطة ممرات الهجرة وبؤر التوتر الرئيسية خلال موسم 2021/2020



ومما لـه معزى أيضـــا أن معظم الحوادث وقعت، من حيث الســـياق الجغرافي، حول نوعين من المناطق، هما مناطق التبادل الاقتصـادي المكثف بين القبائل مثل سوق أمييت المشتركة والمناطق التي تعتبرها القبـائل تـابعـة لهـا بطبيعتهـا وتخشـــى من تعـدي الآخرين عليهـا فيهـا. وعلى هـذا النحو، خلص الاسـتعراض الاسـتراتيجي إلى أن بؤر التوتر تقع على طول محور يمتد باتجاه الشـمال – الجنوب في وسـط منطقة أبيي، وبشكل أكثر تحديدا، في سوق أمييت المشتركة والمناطق المحيطة بها بسبب جاذبيتها التجارية، وفي مستوطنات مثل كولوم ودنقوب، كما هو مبين في الخريطة أدناه.

الشكل الثاني

خريطة بؤر التوتر الرئيسية في حزيران/يونيه 2021



المصدر: قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي.

التحديات التي تواجه سيادة القانون

في غياب سلطات سيادة القانون (الشرطة، أو النيابة، أو المحاكم أو السجون) في أبيي، تتولى لجان الحماية المجتمعية في المنطقة إدارة النظام العام بمساعدة من القوة الأمنية المؤقتة، وتدار العدالة في المقام الأول من خلال الآليات التقليدية. ويشير رصد الآليات التقليدية إلى حدوث انتهاكات لحقوق المتهمين، ولا سيما حقوق الضحايا من الإناث. وتدعم القوة الأمنية المؤقتة آليات العدالة التقليدية، ولا سيما لجنة السلام المجتمعية المشتركة، وهي آلية سلام بقيادة القبائل تضم ممثلين عن قبيلتي دينكا نقوك والميسيرية وتؤدي مهام تشريعية وقضائية تهدف إلى ضمان التعايش السلمي. وتقوم اللجنة أيضا بتسوية التظلمات المتعلقة بالمنازعات على الأراضي، وسرقة الماشية، والهجرة وغيرها من العوامل المسبِّبة للنزاعات. وتقوم لجنة أميت المشتركة للسلام، التي تشبه لجان الحماية المجتمعية وترصد الأنشطة والانتهاكات في منطقة سوق أمييت المشتركة، والمحكمة التقليدية لأبيي بمهام مماثلة. وفي غياب مؤسسات مشتركة لإنفاذ القانون تقوم بوظائفها وتحظى بالاعتراف، تدعى القوة الأمنية المؤقتة إلى تحقيق نتائج فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعمل الشرطة، التي تتجاوز قدراتها الحالية. وإضافة إلى ذلك، أعربت القبائل عن قلقها البالغ إزاء إقامة العدل وعدم مساءلة مرتكبي الجرائم التي تشكل انتهاكا للقوانين. وتعمل مرافق الاحتجاز الثلاثة التي تديرها القبائل في بلدة أبيي، وسوق أمييت المشتركة وبلدة أقوك في ظروف صعبة وبأقل قدر من الموارد.

سمات الآليات المشتركة

على النحو المفصل في آخر تقرير قدمتُه إلى مجلس الأمن عن الحالة في أبيي (S/2021/383) بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2021، هناك تقدم مشاهد في عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة، التي اجتمعت مرتين خلال عام 2020، في جوبا والخرطوم. واتخذت الآلية عدة قرارات هامة، بما في ذلك نشر أفرقة مشتركة للمراقبين العسكريين في جميع أنحاء منطقة أبيي، واستحداث نقاط مرجعية متعلقة بالحدود. وفي شباط/فبراير 2020، وافقت الآلية على استكشاف إمكانيات إنشاء فريق تحقيق مشترك للتحقيق في الاشتباكات التي وقعت بين القبائل في كولوم يومي 19 و 22 كانون الثاني/يناير 2020؛ واستعراض وإقرار مذكرة التفاهم، التي قدمت أصلا في عام 2015، فيما يتعلق بتسليم المشتبه فيهم في الجرائم الخطيرة من البعثة إلى الحكومة المعنية. وسيكون لتنفيذ القرارات تأثير إيجابي على ولاية القوة الأمنية المؤقتة وسيسهل إعادة تشكيلها دعما للطرفين. وفي غضون ذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن إنشاء السلطة الإدارية المشتركة لمنطقة أبيي، ومجلس أبيي المشترك، ودائرة شرطة أبيي، المتفق عليه في 20 حزيران/يونيه 2011. وبدلا من ذلك، عين الطرفان رئيسين منفصلين للإدارة للمنطقة، تغطي سيطرة كل منهما فعليا الجزء التابع لكل طرف من الإقليم؛ غير أنه لا يوجد ما يشير إلى وجود عمل مشترك أو تنسيق بينهما.

تأثير التطورات الإقليمية

كان للتطورات الإقليمية تأثير كبير على القوة الأمنية المؤقتة منذ إنشائها، وتتسم الديناميات الحالية داخل المنطقة بالأهمية الحاسمة فيما يتعلق بتشكيلها ومستقبلها. وتتسم القوة الأمنية المؤقتة منذ إنشائها بأنها عملية فريدة من نوعها، إذ إن بلدا واحدا يساهم بقوات فيها، وهو بلد مجاور، وهي تتأثر بالتالي بصورة أكبر بالعلاقات الثلاثية بين السودان وجنوب السودان وإثيوبيا.

وعندما دعا مجلس الأمن إلى إجراء الاستعراض الاستراتيجي في قراره 2575 (2021) في أيار/مايو 2021، كان العامل المرجعي الإقليمي يتمثل في العلاقات الإيجابية بين السودان وجنوب السودان. بيد أن كلا من المواجهة المسلحة المستمرة في إثيوبيا، والنزاع بين السودان وإثيوبيا بشأن مثلث الفشقة والنزاع المتعلق بسد النهضة الإثيوبي الكبير، أضاف بعدا من عدم اليقين إلى العملية، حيث دعا السودان علنا إلى تبديل الوحدة الإثيوبية في القوة الأمنية المؤقتة.

المقترح المتعلق بإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي

بالنظر إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي، أود أن أقترح على مجلس الأمن إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة في ثلاثة مجالات رئيسية بأفق زمني محدد. فأولا، أدت التطورات السياسية التحويلية منذ عام 2019 في السودان والانتقال السياسي في جنوب السودان، والتزام البلدين القوي بحل المسائل المعلقة من خلال الحوار إلى تهيئة فرصة واقعية لاتباع نُهج مشتركة والتوصل إلى حل سياسي.

ولذلك، تغيّر دور القوة الأمنية المؤقتة باعتبارها رادعا للمواجهة العسكرية على الصعيد الوطني. وينبغي أن توجه العملية نحو تهيئة الظروف للمرحلة النهائية من المفاوضات المتعلقة بالتسوية السياسية، ويتعين مراجعة دور كيانات الأمم المتحدة وفقا لذلك. وثانيا، تتطلب الاتجاهات العامة في الحالة الأمنية وطبيعة التهديدات في أبيي أن يكون للقوة الأمنية المؤقتة وضع جديد، بحيث يتسم بقدرات أخف حركةً وأكثر استجابة تركِّز حول مناطق التحديات الأمنية. وثالثا، قد لا تكون أدوات حفظ السلام كافية بعد الآن؛ فطبيعة

المسائل في أبيي تتطلب تعزيز التركيز على بناء السلام بغية تيسير إحداث تقارب بين القبائل. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم بذل جهد كبير لتوسيع نطاق التدخل الإنمائي.

وفي غضون ذلك، ينبغي أن يبني عنصر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على إنجازاته وأن يواصل دعم الطرفين من أجل معالجة المسائل على طول حدودهما المشتركة. ومع توصل الطرفين إلى اتفاق سياسي، ستخرج القوة الأمنية المؤقتة تدريجيا بالتزامن مع تولي الآليات الوطنية والمحلية لمهام الأمن.

العنصر العسكري

مراعاة لتوصيات الدراسة المتعلقة بالقدرات العسكرية التي أجريت في عام 2019، وتطور البيئة السياسية والتشغيلية للبعثة، ينبغي إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة من أجل تحسين قدرتها على إنجاز المهام المكلفة بها في واقع إقليمي جديد. وأوصي بالخيارين التاليين لإعادة تشكيل العملية لكي ينظر فيهما مجلس الأمن:

(أ) *الخيار رقم واحد: إعادة التشكيل بقوام أقصى منخفض قليلا ونشر مماثل*. في إطار هذا الخيار، تتمثل التوصية في تخفيض مجموع القوام الأقصى للقوات بصورة طفيفة من القوام الحالي البالغ 550 3 فردا إلى 250 3 فردا، بما في ذلك 700 2 فرد لمنطقة أبيي و 550 فردا للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفى الوقت الذي ستحافظ فيه القوة الأمنية المؤقتة على الانتشار الحالي في ثلاثة قطاعات، بثلاث وحدات مشاة (570 جنديا لكل منها)، ستعاد الدبابات ووحدات المدفعية الثقيلة الى البلد المساهم بقوات. وستعزز العوامل التمكينية، بما في ذلك وحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية، ووحدة الهندسة، ووحدة منظومات الطائرات غير المأهولة على مستوى القوة والقدرات من المركبات الجوية غير المأهولة داخل وحدات المشاة، من أجل توفير قوة أخف حركة وأكثر تفاعلا وأفضل اطلاعا، وأكثر قدرة على التعامل مع تضاريس الأرض خلال موسم الأمطار. والقصد من ذلك هو أن يواصل العنصر العسكري على النحو المقترح الاضطلاع بجميع المهام المطلوبة، وفقا لولاية البعثة. وسيكون عدد القوات المخصصة لإنجاز الولاية مماثلا للعدد الحالي، ولن تؤثر التغييرات على قدرة القوة الأمنية المؤقتة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. ويمكن أن يحدد تقييم مفصل للقدرات التمكينية القائمة فرصا لإيجاد حلول أكثر فعالية وكفاءة، بما في ذلك إمكانية استبدال قدرات القوة القائمة بقدرات مدنية أو تعاقدية فيما يتعلق بتوفير الدعم اللوجستي. وتتمثل ميزة هذا الخيار في أنه لا يُدخل تغييرات هامة على نشر القوة ووضعها الحاليين، مما يجعل تنفيذه أسهل من وجهة نظر لوجستية وتشغيلية مع تبديل القوة بأكملها في آن واحد؛

(ب) *الخيار رقم اثنين: إعادة تشكيل القدرات ومنطقة الانتشار، مع تخفيض القوام الأقصى*. في إطار هذا الخيار، تتمثل التوصية في تخفيض مجموع القوام الأقصى لقوات القوة الأمنية المؤقتة من القوام الحالي البالغ 550 3 فردا إلى 900 2 فرد، بما في ذلك 350 2 فردا ضمن منطقة أبيي و 550 فردا كجزء من الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي هذا الخيار، يُقترح هيكل مختلف للبعثة، وهو هيكل يشغل منطقة انتشار أصغر مع الاحتفاظ بقدرات معززة. ولن يكون لدى العنصر العسكري دبابات أو وحدات مدفعية، ولن يتضمن أيضا وحدة لوجستية متعددة الأدوار. وسيقلص تشكيله أيضا بمقدار كتيبة مشاة واحدة. وستتضمن القوة الأمنية المؤقتة كتيبتي مشاة (750 جنديا في كل منهما) بدلا من الكتائب الثلاث الحالية، إضافة إلى وحدات تمكينية مطورة، ولا سيما قدرات التنقل الجوي والقدرات

الهندسية. وسيوفر نشر وحدة منظومات الطائرات غير المأهولة وقدرات المركبات الجوية غير المأهولة داخل وحدات المشــاة للقوة الأمنية المؤقتة الأدوات الكافية لجمع المعلومات، التي تعد شــرطا مســبقا لمفهوم فعال للعمليات يقوم على التنقل والاستجابة القائمة على المعلومات الاستخبارية. وسيكون عدد القوات المخصصة لإنجاز الولاية مماثلا للعدد الحالي، ولكن بعدد أقل من القوات المخصــصــة لأداء مهام الدعم، وســتوفر الوحدات التمكينية هيكلا أكثر قابلية للنشـــر وتلقيا للدعم للوفاء بالمهام المقررة، بما في ذلك الولاية المتعلقة بحماية المدنيين. وسـيسـاعد هذا الخيار على تيسـير التوصـل إلى قيادة العملية والتحكم بها بصـورة أسـهل، ولكنه سيتطلب تنسيقا على مستوى أعلى. وسيؤدي تغيير منطقة الانتشار والتركيز على مناطق الحوادث إلى تحســين التغطية التي يوفرها العنصـــر المدني وفريق الأمم المتحدة القطري وإقامة روابط أقوى معهما. ولئن كان هذا الخيار ينص على عدد أقل من القوات عموما، فإنه ســـيظل يوفر عددا مماثلا من القوات للقيام بالولاية المتعلقة بحماية المدنيين عند الاقتضاء ولن يؤثر على قدرة القوة على النشر السريع للقوات في جميع أنحاء منطقة أبيي بأكملها. ولهذا الســبب، ســتقســم وحدة طائرات الهليكوبتر العســكرية بين منطقتي عمل وحدتي المشــاة الرئيســيتين. وتتمثل ميزة هذا الخيار في أنه يفيد في تهيئة الظروف الأولية لخروج البعثة مع تشجيع البلدين على تحسين ارتباطاتهما المشتركة أو المنسقة من أجل أمن ورفاه القبائل المحلية في أبيي.

الجوانب المشتركة لكلا الخيارين

في إطار كلا الخيارين، يولى الاعتبار للاســتعاضــة عن الوحدات الحالية، في ضــوء الديناميات السياسية المذكورة مسبقا في هذه الرسالة، بقوة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة مزودة بوحدات تمكينية معززة ومفهوم منقح للعمليات، مما يســتلزم صــياغة واضــحة لبيان احتياجات الوحدات والاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات، بحيث تكملها قدرة مدنية إضافية، حسب الضرورة. وتعتمد أيضا قوةٌ متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة تتسم بقدر أكبر من القدرة على الحركة والاستجابة والمرونة على تعزيز مهام القيادة والتحكم، مما يستلزم زيادة القدرة على الاتصال داخل وحدات القوة ومواقعها المختلفة وفيما بينها.

وســيكون من الضــروري تقليص حجم مقر قيادة القوة بطريقة متناســبة. ويُقترح زيادة القدرات من طائرات الهليكوبتر من طائرتين إلى أربع طائرات هليكوبتر عســكرية لضــمان توافر قدرة عالية على التنقل أثناء العمليات. وفي ضوء تخفيض منطقة انتشار البعثة، يوصى بتعزيز قدراتها على تقدير الحالة العسكرية. ويُقترح تضــمين وحدة أســاســية من منظومات الطائرات غير المأهولة يبلغ قوامها نحو 100 جندي لتوفير المعلومات الهامة المتعلقة بالحماية الذاتية للقوة وتعزيز قدراتها المتعلقة بحماية المدنيين. وسوف يتعين تعديل خلية جمع الاستخبارات في مقر قيادة القوة وفقا لذلك.

الآثار التشغيلية

يتطلب النشــر المنظم لقوة متعددة الجنســيات تابعة للأمم المتحدة تخطيطا وتســلســلا دقيقين، واستمرار تعاون ومشاركة البلدين المضيفين والبلدان المساهمة بقوات. وسيكون للقيود اللوجستية والتشغيلية التي تفرضها عوامل تنفرد بها القوة الأمنية المؤقتة، مثل موسم الأمطار، وقلة طرق الإمداد واتسامها بالطول، والقدرة الحالية على النقل الجوي والأذون اللازمة لاســتخدام المجال الجوي، تأثير على الجداول الزمنية لمغادرة الأفراد النظاميين، وكذلك معداتهم. ويقدَّر أن تبديل الأفراد يمكن أن يبدأ في تشــرين الأول/أكتوبر 2021 ويمكن أن يستغرق ما بين 100 يوم وستة أشهر. وإضافة إلى ذلك، يقدر أن يستغرق نشر وحدات بديلة ما بين 13 و 24 أســبوعا بمجرد تأكيد بلدان مختارة مســاهمة بقوات اســتعدادها للقيام بذلك

وجاهزية المعدات المعتمدة المملوكة للوحدات للنشر. وسيكون النشر الكامل لمعدات القوة البديلة في دورة جفاف واحدة أمرا صعبا بوجه خاص، لا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى الحفاظ على استمرارية العمليات طوال الفترة الانتقالية. وفيما يتعلق ببعض مهام الوحدات التمكينية الحاسمة، مثل المهام الطبية والهندسية، التي يجب أن تستمر خلال عملية الاستبدال برمتها، سيتعين اتخاذ ترتيبات لضمان استمرارية القدرات الأساسية طوال الوقت. وإضافة إلى ذلك، قد يكون لمتطلبات الحجر الصحي الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير أيضا على الجداول الزمنية للإعادة إلى الوطن والنشر.

الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

يقترح في كلا الخيارين الإبقاء على الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بنفس المستوى، مع تخفيض طفيف في وحدة حماية القوة التابعة لها من القوام الحالي البالغ 584 جنديا إلى 550 جنديا. ولا تزال الآلية في طور القدرة التشغيلية الأولية، حيث يفتح قطاعان من بين القطاعات الأربعة، ويوجد موقعان للأفرقة في كل منهما. ويقترح أيضا زيادة قدرتها من المركبات الجوية غير المأهولة لتوفير إمكانية جمع المعلومات على مستوى الوحدة الأساسي وتوفير حماية فعالة للقوة على مستويي الوحدة والمراقبين العسكريين.

عنصر الشرطة

لم يسفر الخلاف بين الطرفين بشأن أعداد أفراد قدرة الشرطة الدولية التي أصدر المجلس تكليفا بها وبشأن الغرض منها عن إحراز أي تقدم بشأن المسألة. وحتى الآن، لم تطرأ زيادة في عنصر الشرطة منذ صدور قرار مجلس الأمن 2469 (2019). ولم تمنح أي وحدات شرطة مشكلة حق الدخول من بين الوحدات الثلاث المقررة ولا يزال عدد أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات 48 فردا بدلا من 148 فردا، مع وجود 5 موظفين في المقر بدلا من 12 موظفا.

العنصر المدني

من شأن زيادة قدرات العنصر المدني للبعثة أن تسهم في سد الفجوة بين قبائل أبيي وتعزيز حماية المرأة من العنف الجنساني. وبوضع ذلك في الاعتبار، يحظى توسيع مكتب الاتصال المجتمعي القائم بالأولوية، ليس فقط لعمله في طليعة أنشطة بناء السلام، ولكن أيضا لزيادة الدعم المقدم لجهود كسب الرزق والقدرة على الصمود لدى القبائل بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة.

ونظرا لضعف القدرات في مجال سيادة القانون والإصلاحيات، أوصي بأن تضع الأمم المتحدة استراتيجية لدعم سيادة القانون بالتشاور الوثيق مع حكومتي السودان وجنوب السودان، وقبائل أبيي. وينبغي للبعثة أن تستكشف نهجا جديدة، بالتعاون مع سلطات السودان وجنوب السودان، للتوصل إلى توافق آراء بشأن إجراءات التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالجرائم الخطيرة، ولا سيما تلك التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، مثل الاشتباكات بين القبائل في كولوم في عام 2020. وأخيرا، تتطلب الحماية الفعالة للمدنيين تنسيقا وثيقا مع حكومتي السودان وجنوب السودان، والقبائل المحلية، لتحديد السبل الفعالة لمنع الهجمات ضد القبائل المحلية في المنطقة، ولدعم الآليات على الصعيدين الوطني والمحلي. وعلى مستوى البعثة، ستتطلب هذه الجهود نهجا متكاملا على نطاق العناصر المواضيعية، بما في ذلك الشؤون المدنية، والشؤون الجنسانية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال بناء القدرات، والمساعدة التقنية والرصد دعما للسلطات المضيفة.

وبما أن الطرفين قد اتفقا على إطار للمشاركة فيما يتعلق بالتسوية السياسية في أبيي وهما بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الآليات ذات الصلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتولى مهمة تقديم الدعم.

وتمشيا مع مبادئ الإصلاح الإداري الذي أقوم به، والنهج المبسطة إزاء توفير الدعم التشغيلي، تتيح إعادة تشكيل البعثة المقترحة فرصة للنظر في ترتيبات بديلة فيما يتعلق بتوفير بعض القدرات، مثل الدعم الطبي واللوجستي والهندسي والجوي والأرضي، الذي يمكن أن يقدم عن طريق متعاقدين تجاريين مع الأمم المتحدة أو مزيج من القدرات العسكرية والمدنية. وينبغي الانتهاء من إجراء تحليل للتكاليف/الفوائد في أقرب وقت ممكن تحقيقا لهذه الغاية. وإضافة إلى ذلك، يوصى بتعزيز القدرة الطبية الحالية من المستوى 2 من أجل تلبية الاحتياجات القياسية للمنظمة في مجال الإجلاء الطبي، وكذلك القدرة الإضافية من هياكل الطائرات، التي ستكون، مع المرونة في نقل الأفراد والشحنات على السواء، بمثابة مضاعف حقيقي للقدرة التشغيلية للقوة الأمنية المؤقتة.

وستتطلب التوصيات المتعلقة بالعناصر المدنية إجراء تنقيحات لهيكل ملاك الموظفين المدنيين القائم، وتوفير التمويل البرنامجي الكافي، وإدخال تعديلات على ملاك موظفي دعم البعثة والاحتياجات من الموارد التشغيلية.

زيادة الدعم الموجه لأنشطة سبل العيش وجهود بناء القدرة على الصمود

لنزع فتيل التوترات على مستوى القبائل وإرساء الأساس لتنفيذ سلس لاتفاق سياسي يوضع في المستقبل بشأن أبيي، يتوقع فريق الاستعراض الاستراتيجي ظهور الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية والدعم الموجه لسبل العيش والقدرة على الصمود على مستوى القبائل ودورا أبرز لفريقي الأمم المتحدة القطريين للسودان وجنوب السودان. ويتكون النهج المقترح من عمل مشترك يضطلع به فريقا الأمم المتحدة القطريان تمشيا مع التنمية المستدامة واحتياجات قبيلتي دينكا نقوك والميسيرية، بشأن بناء السلام وتسوية النزاعات، ويُدعم من خلال التمويل البرنامجي من القوة الأمنية المؤقتة.

وللقبائل المحلية احتياجات مماثلة، ولكن الآمال التي تعلقها على القوة الأمنية المؤقتة وفريقي الأمم المتحدة القطريين مختلفة ومرتفعة. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية واحتياجات التعافي في أبيي قائمة نتيجة ندرة الخدمات الأساسية والبنى التحتية. ويزداد تفاقم الحالة من جراء الفقر المدقع، وارتفاع معدل انتشار سوء التغذية والواقع الاقتصادي غير المؤاتي. وتقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خدمات بالغة الأهمية لم تكن لتتاح للسكان في أبيي بطريقة أخرى. غير أن هناك تصورا لدى القبائل بأنه لا يجري تقاسم فرص العمل بالتساوي. وإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بوجود معارضة لعمل الوكالات والصناديق والبرامج الداعم لقبيلة المسيرية في الجزء الشمالي من منطقة أبيي فيما يتعلق بالأنشطة التي تتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية.

وتواجه وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تحديات كبيرة في المنطقة، بما في ذلك حضورها المحدود مع تركيز معظم العمليات على المشاريع ذات النطاق المحدود، والتحديات اللوجستية، والشواغل الأمنية والحساسيات المتعلقة بتغطية المنطقة بأكملها. وهناك ثغرات في التدخلات البرنامجية في جميع القطاعات أو المجموعات تقريبا، ولا سيما في مجالي سيادة القانون والحماية. ونظرا لاختلاف وجهات نظر أصحاب المصلحة، هناك حاجة إلى اعتماد استراتيجية وإلى توافر الوضوح بشأن تقديم

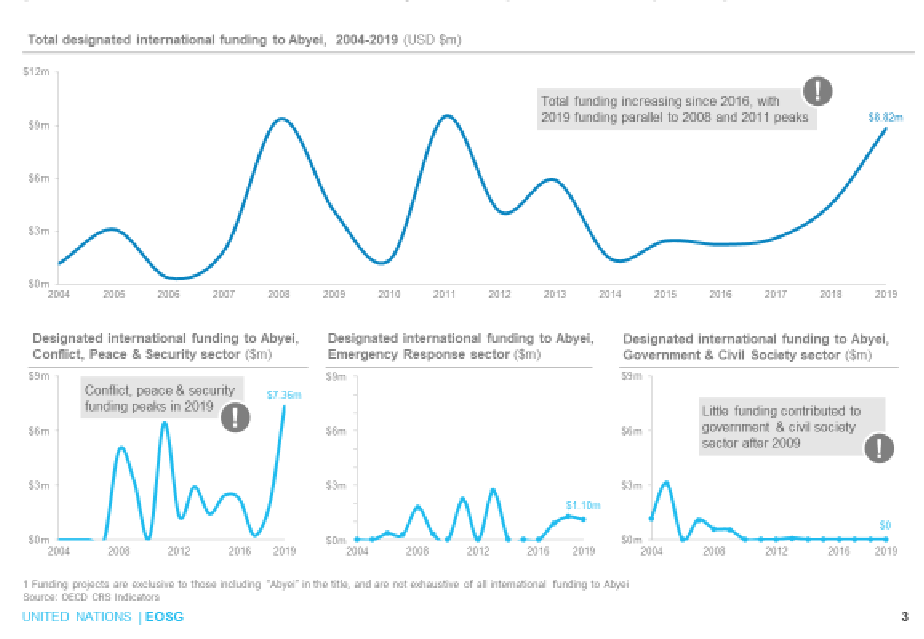
المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال التعافي على أساس المبادئ والاحتياجات في جميع أنحاء المنطقة بطرق تراعي النزاعات ومعالجة الحساسيات السياسية والتحيز المتصور بشأن تقديم الخدمات.

وتوضح البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة من عام 2004 إلى عام 2019 الحاجة الواضحة إلى تمويل مخصص لأبيي لدعم الخدمات المجتمعية وأنشطة كسب العيش. ومن أصل ما مجموعه 62.9 مليون دولار من التمويل الدولي المخصص لأبيي خلال تلك الفترة، خصص 55 في المائة من الأموال لقطاع النزاع والسلام والأمن؛ و 17 في المائة لقطاع الاستجابة لحالات الطوارئ؛ و 10 في المائة لقطاع الحكومة والمجتمع المدني (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مجموع التمويل الدولي المخصص لأبيي من عام 2004 إلى عام 2019، حسب القطاع والسنة





سبل المضي قدما

أوصي، من خلال التوجيه الاستراتيجي المشترك والتوجيهات الخاصة بالمنسقين المقيمين في السودان وجنوب السودان، بوضع برنامج مخصص لتعزيز المجالات ذات الاهتمام المشترك لقبيلتي دينكا نقوك والميسيرية، على أن يستند إلى أولويات مشتركة ويُدعم من خلال التمويل البرنامجي من القوة الأمنية المؤقتة. ويمكن أن يكون إطار المشاركة على غرار نموذج مهام الاتصال في الولايات، الذي اختبر بنجاح في دارفور والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (2018-2020)، والذي تتقاسم فيه بعثة لحفظ السلام مع فريق الأمم المتحدة القطري فوائد العمل المشترك، والتنقل والأمن في بيئة بعثة غير متكاملة.

وأعتزم أن أطلب أن يضع فريقا الأمم المتحدة القطريان، بالتشاور مع السلطات المضيفة، مقترحا يستند إلى الاحتياجات ويراعي النزاعات، بما يتماشى مع المبادئ التالية:

(أ) يتشارك المنسقان المقيمان في السودان وجنوب السودان في إدارة البرنامج من خلال آليات مناسبة لضمان التوجيه الاستراتيجي، والتنفيذ والرصد والمساءلة؛

(ب) ينبغي أن يوفر البرنامج دعما برنامجيا منصفا للنساء، والأطفال والضعفاء في منطقة أبيي بأكملها؛

(ج) ينبغي لجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركائها المشاركة في هذا النهج وإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق إلى المحتاجين؛

(د) تُستخدم الآليات القائمة، بما في ذلك مكتب الاتصال المجتمعي ولجان الحماية المجتمعية، كوسائل لتنفيذ البرنامج؛

(هـ) يمكن أن يشمل نطاق البرنامج تقديم الخدمات والدعم الفوريين لمجالات رئيسية هي الترحال الرعوي، وإدارة الحدود وآليات الحماية المحلية للنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وينبغي إنجاز المقترح بحلول آذار/مارس 2022.

تحديد استراتيجية خروج

استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراره 2575 (2021) بشأن وضع استراتيجية خروج للقوة الأمنية المؤقتة غير مقيدة باتفاقات عام 2011، لم يتمكن فريق الاستعراض من اقتراح مرحلة واضحة لاستراتيجية الخروج، ولكنه حدد عدة عناصر ناشئة يمكن أن تسهم في صياغة استراتيجية من هذا القبيل في المستقبل. وأرى أن التحول السياسي في السودان والالتزام القوي بين حكومتي السودان وجنوب السودان لحل المسائل المعلقة يشكلان الأساس لتحديد مخطط قابل للتطبيق لخروج البعثة. ويتماشى ذلك مع إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي أولوية اعتماد النهج السياسي في تسوية النزاعات. وأوصي من ثم بتحديد أفق زمني للمغادرة الناجحة للقوة الأمنية المؤقتة.

ولئن كان الطرفان بصدد التوصل إلى قرار بشأن التسوية السياسية، تأخذ عدة لبنات بناء هامة بالتشكل بالفعل. وسيؤدي تعيين اللجنة الرفيعة المستوى في جنوب السودان، والتشكيل المتوقع للجنة مماثلة من جانب السودان للتواصل بشأن مسألة أبيي، إلى وضع الإطار اللازم للمفاوضات السياسية. وإضافة إلى ذلك، يمثل قرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة نشر أفرقة مشتركة للمراقبين العسكريين في جميع أنحاء منطقة أبيي تطورا جديرا بالترحيب. وسيشكل تنفيذه الأساس اللازم لإنشاء قوات أمنية مشتركة لنشرها في أبيي، من أجل تولي المهام الأمنية التي تؤديها القوة الأمنية المؤقتة حاليا. ويمكن تكرار طريقة عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي يقوم الطرفان في إطارها بدور حاسم من خلال مراقبيهما الوطنيين، كنموذج لبدء عمل أفرقة المراقبين العسكريين المشتركة والقوة الأمنية المشتركة. ويمكن أيضا استكشاف نهج مماثل فيما يتعلق بإنشاء جهاز الشرطة المشترك.

العملية السياسية بقيادة الطرفين

تتمثل لبنة البناء الحاسمة في استراتيجية الخروج في التوصل إلى تسوية سياسية بشأن منطقة أبيي، يكون الدور القيادي للسودان وجنوب السودان حاسما فيها. والمجتمع الدولي على استعداد لدعم الطرفين وهما يحضران لهذه الخطوة. ولا يزال دور الاتحاد الأفريقي حاسما في المناقشات وفي تيسير العملية، من خلال البناء على المساهمة التي قدمها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ حتى الآن. وأشعر بالتفاؤل إزاء الديناميات الإيجابية بين السودان وجنوب السودان وأدعو الطرفين إلى إيجاد حل دائم لوضع أبيي.

وأخيرا، في إطار تحديد رؤية استراتيجية للعملية، أوصي بأن توضع، بالتنسيق الوثيق مع السودان وجنوب السودان، مجموعة من النقاط المرجعية– بما في ذلك متطلبات محددة لإدماج المرأة – مبنية على الآليات المشتركة التي وضعها الطرفان والخطوات التي يتعين عليهما اتخاذها من أجل تسوية مسألة أبيي. ومن شأن تحقيق هذه النقاط المرجعية أن يشكل معالم هامة للخفض التدريجي للعملية وأن يضع أفقا زمنيا للمغادرة الناجحة للقوة الأمنية المؤقتة، التي يمكن أن تبدأ في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**
